

الفلسطينيون في إسرائيل:

ملاحظات نقدية على تقرير

أكاديميين في الجامعات الإسرائيلية**

إيليا زريق^١

مقدمة

طوال بضعة أيام من تشرين الأول/أكتوبر الماضي، قام عرب الناصرة وأم الفحم، وهما أكبر مدينتين عربيتين في إسرائيل، بمجابهة الجيش والشرطة الإسرائيليين في مواجهة دامية شنت تضامناً مع انتفاضة الأقصى الأوسع مدى في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي باتت اليوم في شهرها الرابع، وبلغ عدد ضحاياها حتى الآن أكثر من ١٠.٠٠٠ إصابة ونحو ٤٠٠ قتيل، أكثرتهم الساحقة من الفلسطينيين. وقد قتل ١٣ مواطناً فلسطينياً من سكان إسرائيل، وأصيب ١٠٠٠ آخرون على أيدي الجيش والشرطة الإسرائيليين استناداً إلى جمعية عدالة، وهي جمعية عربية لحقوق الإنسان تعمل داخل إسرائيل (Summary Report, 16 October 2000). وأشار تقرير آخر، اعتمد على سجلات المستشفيات ونشرته منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان في إسرائيل، إلى عدد أدنى من الإصابات: ٤٢٣ فلسطينياً و٢٢ يهودياً

** استندت هذه المناقشة إلى النص العبري للتقرير. وقد تُرجم إلى العربية وصدر تحت عنوان: "ما بعد الشرح: عن أوضاع المواطنين العرب في إسرائيل". إعداد: طاقم باحثين جامعيين إسرائيليين. التحرير والترجمة عن العبرية: محمد حمزة غنايم. رام الله، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

^١ أستاذ علم الاجتماع في جامعة كوينز، أونتاريو، كندا.

إسرائيلياً. وسبب التباين بين العديدين هو كون الفلسطينيين المصابين لم يلتمسوا كلهم المعالجة الطبية خوفاً من أن تطلع الشرطة على أسمائهم وتتعبهم للانتقام منهم في المستقبل. ومع أن المستشفيات العربية في الناصرة رفضت، في بعض الحالات، أن تتعاون مع السلطات في الإفصاح عن أسماء المصابين، فإن بعض المستشفيات اليهودية في حيفا ونهاريا سلّم الشرطة أسماء المصابين، منتهكاً بذلك قواعد السرية التي تحكم السجلات الطبية (Dayan, 11 December 2000). كما أكدت ذلك منظمة ثالثة في إسرائيل، هي الجمعية العربية لحقوق الإنسان التي أوردت أن ٥٤٠ عربياً قد أصيبوا، وأن "المئات غيرهم لم يلتمسوا العلاج خوفاً من تحقيقات الشرطة". والأوضاع التي تحيط بمقتل الفلسطينيين في إسرائيل موضع تحقيق تقوم به حالياً لجنة استقصاء ألفتها حكومة براك.

وعلى غرار سلوك قوات الاحتلال في الأراضي المحتلة، هنا أيضاً انهمكت الشرطة والجيش في إطلاق النار على المتظاهرين من أجل التشويه والتسبب بأقصى أذى بدني ممكن. وقد رفع الفرع الإسرائيلي من منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان عريضة إلى وزير الأمن العام، شلومو بن - عامي، للاستفسار عن إطلاق النار المتكرر من قبل الشرطة على القسم العلوي من البدن (Shadmi, 30 October 2000). وقد استمعت رئيسة لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، ماري روبنسون، إلى شهادات من مواطني إسرائيل الفلسطينيين تتعلق بـ "الوحشية والإسراف في استخدام القوة" من قبل قوات الأمن الإسرائيلية، والطريقة التي تدعن بها المحاكم الإسرائيلية لاعتقالات الشرطة، وفترات الاعتقال المتمادية المطبقة بحق المواطنين الفلسطينيين. وقد لاحظ تقريرها أن مواطني إسرائيل الفلسطينيين "وصفوا وضعهم بأنه وضع يتعرضون فيه للإبعاد، والإجفاف، والعداء الرسمي، والإذلال". وهذه ليست أول مرة

يتصرف فيها الجيش والشرطة الإسرائيليان بهذه الوحشية عند التعامل مع المواطنين العرب. فمنذ ربع قرن من الزمان، في سنة ١٩٧٦، وخلال التظاهرات التي جرت احتجاجاً على المصادرات المكثفة للأراضي العربية، في اليوم الذي بات يعرف بيوم الأرض، قتل الجيش الإسرائيلي ستة من المواطنين العرب، وجرح مئات من الأشخاص. وقد جاءت الأحداث الأخيرة في إسرائيل في وقت كان الخطاب الأكاديمي الإسرائيلي المتعلق بالفلستينيين في إسرائيل قد تطور، ما خلا بعض الاستثناءات، بحيث ينظر إلى وضع هذه الأقلية من خلال مفاهيم معتدلة، أي أن ثمة تحسناً ملموساً في مصير الأقلية الفلسطينية من حيث حقوقها السياسية والإنسانية. فالمسألة إنما هي مسألة وقت - وقت قصير أيضاً - كي يحصل العرب في إسرائيل على كامل الحقوق الديمقراطية التي يتمتع بها المواطنون اليهود. وقد رسمت حوادث تشرين الأول/أكتوبر علامات استفهام بشأن الكثير من المسلمات التي تحكم هذه المقولة، والأهم من ذلك أنها سلطت الأضواء على التفصيلات المطموسة والمتعلقة بالمظالم التاريخية التي يعاني جرائها السكان العرب في إسرائيل.

مضمون التقرير

التقرير الذي ناقشه هنا، والذي رفع إلى رئيس الحكومة، إيهود براك، إنما هو حصيلة مجهود جماعي قام به ٢٦ من الأكاديميين اليهود والفلستينيين في إسرائيل. ومن الجدير بالملاحظة أنه لم يشارك في الدراسة أي من الأكاديميين اليهود المعروفين بـ "المستعربين"، أو المستشرقين، الذين هيمنوا فترة مديدة على المنبر الأكاديمي في إسرائيل، وقدموا المشورة المباشرة لأجهزة الأمن وديوان رئيس الحكومة في كيفية التعامل مع السكان العرب. وسيوضح السبب بعد قراءة التقرير الذي نحن في صدد؛

ذلك بأن هذه الزمرة من "الخبراء" كانت قد برزت كمساهم مهم في المشكلات التي تواجه السكان الفلسطينيين في إسرائيل. أمّا الأكاديميون اليهود الذين شاركوا في وضع التقرير فيمثلون جيلاً جديداً من الإسرائيليين المنتقدين للأهلية العلمية وللدور الذي قام به "المستعربون" في رسم سياسات مضرّة بالسكان العرب.

والتقرير لا يتحرى، بأية صورة من الصور، المواجهات التي جرت بين الشرطة والمتظاهرين الفلسطينيين في إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، في حد ذاتها، وإنما يقدم رؤية تاريخية معمقة للاستياء الفلسطيني داخل إسرائيل، ويضع الأحداث الحالية في إطار المظالم التاريخية التي أنزلتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بالأقلية الفلسطينية المعزولة، والتي تبلغ أكثر من مليون نسمة، وتشكل ١٨٪ من سكان إسرائيل.

يتكوّن التقرير من ست ورقات، ويعالج قضايا تتعلق بـ: (١) الأرض والتخطيط؛ (٢) السلطة المحلية والرفاة؛ (٣) الهوية والمشاركة المدنية والثقافية؛ (٤) التعليم والمجتمع؛ (٥) التنمية والعمالة؛ (٦) القانون والمجتمع العربي في إسرائيل. وتحتوي كل ورقة على قائمة من التوصيات.

خلاصة

تتناول الورقة الأولى السبب المركزي الكامن وراء الكثير من المظالم العربية في إسرائيل. فبعد سنة ١٩٤٨، تابعت إسرائيل المشروع الصهيوني بتغريب السكان العرب من خلال منظومة من السياسات الحكومية التمييزية وأساليب لمصادرة الأراضي لا رحمة فيها. وفي أثناء تنفيذها هذه المهمة لجأت إلى كوكبة من المؤسسات شبه الحكومية المكرسة حصرياً لخدمة السكان اليهود ونقل ملكية الأراضي من

السكان العرب الأصليين إلى اليهود. وهكذا أصبح الصندوق القومي اليهودي، والوكالة اليهودية، وإدارة أراضي إسرائيل أدوات أساسية في تحقيق غاية الصهيونية الراسخة في "إنقاذ الأرض". وقد كان من نتائج هذه العملية أنه في حين كان اليهود سنة ١٩٤٨ لا يمتلكون بصورة شرعية إلا نحو ٥٪ - ٧٪ من أراضي فلسطين، بات الفلسطينيون في إسرائيل اليوم لا يملكون، استناداً إلى التقرير الخاضع للمناقشة، أكثر من ٣.٥٪ من الأرض. وكما يبيّن التقرير فإن حصة العرب من ملكية الأراضي قد تناقصت منذ إنشاء دولة إسرائيل، بينما ازداد عدد السكان العرب أكثر من ستة أضعاف خلال خمسين عاماً - من ١٦٠.٠٠٠ إلى ما ينوف على مليون نسمة. ومما لا يقل عن ذلك أهمية، أنه في حين تم إنشاء أكثر من ٧٠٠ مستعمرة لليهود في إسرائيل منذ قيام الدولة، فإن القطاع العربي لم يشهد إنشاء بلدة واحدة. كذلك يبيّن التقرير أن الكثير من المراكز العربية، التي تضخمت كثيراً على مر السنين، لا يزال يعاني جراء التخلف، ويفتقر إلى التمويل الكافي للبنى التحتية والتنمية الصناعية. إذ إن قوانين تنظيم المدن الإسرائيلية تماشي سياسات إسرائيل التمييزية ضد القطاع العربي. وعلى سبيل المثال، إن حدود صلاحيات البلديات لبعض البلديات العربية جمّدت لأكثر من خمسين عاماً، ومنعت من التوسع حتى في اتجاه مناطق متاخمة لا تزال في حياة العرب بصورة شرعية. ويلاحظ التقرير ما يلي: (١) السلطات المحلية العربية مضغوطة في نطاق ٢.٥٪ من مساحة إسرائيل؛ (٢) حصة الأراضي المخصصة للأغراض العامة في القطاع العربي أدنى كثيراً من المعايير القومية؛ (٣) ٨٠٪ من الأراضي في إسرائيل محظورة على الملكية العربية لأنها مملوكة من الصندوق القومي اليهودي وتديرها إدارة أراضي إسرائيل؛ (٤) لا يعمل أكثر من ١٠٪ من القوى العاملة العربية في مناطق قريبة من منازلهم؛ (٥) لا يكاد أي عربي يعمل في أقسام التخطيط الحكومي على

مستوى الدولة. إن اختناق القطاع العربي، وشبه استحالة الحصول على رخص البناء، أجبرا السكان العرب على تشييد الكثير من المساكن التي تشتد الحاجة إليها من دون رخص بناء. وكانت النتيجة، في الكثير من الحالات، قيام الحكومة بتقويض ما تصفه بالمنازل العربية المبنية بصورة غير شرعية.

والتوصية الرئيسية التي تتقدم بها هذه الورقة هي أن "على المجتمع الإسرائيلي أن ينتقل بالتدريج إلى مفهوم جديد بخصوص أراضي الدولة: من أراض يهودية لأراض إسرائيلية." فلا سبيل إلى بسط الديمقراطية والاعتراف اللائق بحاجات العرب إلا من خلال تغيير طريقة إدارة الأراضي وعلمنة ملكيتها. وهذا هو الخيار الوحيد القابل للحياة والذي من شأنه أن يمحو "الوصمة الخلقية" عن ماضي إسرائيل، وفق ما يذكر التقرير. وبدلاً من "التخطيط من الأعلى" يوصي التقرير بإشراك القطاع العربي "من الأسفل" في إدارة حاجاته من الأراضي. ويستند التقرير في طرح هذا الموقف إلى حكم المحكمة العليا الإسرائيلية فيما يتعلق بالتمييز ضد المواطنين العرب في قضايا الأراضي؛ إذ "لا يفقد التمييز طابعه التمييزي، إذا تم بواسطة الوكالة اليهودية"، على ما جاء في حكم هذه المحكمة، ولذلك فالوكالة لا تستطيع أن تتصرف كبديل من الدولة. علاوة على ذلك، يوصي التقرير بوضع حد للإمعان في مصادرة أراضي العرب، وإعادة الأراضي العربية التي لم تستخدم إلى أصحابها الأصليين، بما فيها الأراضي العائدة للأوقاف الإسلامية. كما يدعو إلى توسيع أفق الفرص أمام التجمعات السكنية العربية، عبر إعداد خطط شاملة لتشييد مساكن معتدلة الأسعار، ولا سيما في المراكز المدنية، وتطبيق خطط تطوير مشابهة لتلك المطبقة في مناطق التطوير اليهودية. كذلك يجب إيلاء الأولوية للقرى والتجمعات السكنية غير المعترف بها، ولا سيما تلك التي يقيم بها البدو.

تقدم الورقة الثانية خلفية موجزة عن أوضاع السلطات المحلية العربية، وتطرح قائمة من التوصيات لتحسين حال القطاع العربي. بدايةً، تشير الورقة إلى الأوضاع الديموغرافية للقطاع العربي، فتذكر أن الأسرة العربية تتألف من ٥.٠٤ أفراد في المتوسط قياساً بـ ٣.٣١ أفراد لدى الأسرة اليهودية. وفي أوساط الشباب العربي لا ينجح إلا ٣٣٪ من طلاب الصف الثاني عشر في الحصول على الشهادة الثانوية العامة، في مقابل ٥١٪ في القطاع الإسرائيلي. وبينما تقع نسبة البطالة القومية عند حدود ٩.١٪ فهي بين السكان العرب تزيد على ١٥٪. ومن مجموع ٢٣ تجمعاً سكنياً إسرائيلياً مصاباً بنسب عالية من البطالة، يقع ١٩ تجمعاً داخل القطاع العربي. ويقع نحو ٧٥٪ من التجمعات المعتبرة في المرتبة الدنيا، أو ما قبل الدنيا، من سلم النمو في القطاع العربي. ولا يوجد أي من التجمعات السكنية العربية في أي من المراتب الثلاث العليا من سلم النمو الاجتماعي - الاقتصادي. ويحصر المؤلفون أسباب هذا الوضع في عاملين اثنين: الأول هو التمييز الحكومي ضد القطاع العربي والسيطرة عليه، إذ يبدو أن الميزانيات المخصصة للسلطات المحلية العربية تنحو منحى متدنياً على مر السنين. ولا يصل أكثر من ٨.٨٪ من الميزانية المخصصة للسلطات المحلية إلى القطاع العربي؛ والعامل الثاني يتعلق بالموارد المتدنية التي يحصل عليها القطاع العربي من مصادر مستقلة غير حكومية: تدني مستوى التنمية الصناعية؛ محدودية القدرة على جباية الضرائب؛ الإدارة المفتقرة إلى الخبرة لدى السلطات المحلية العربية، بحيث يفضي ذلك إلى "تخلف مزمن للسلطات العربية بالقياس بالسلطات اليهودية في تقديم الخدمات وتطوير البنى التحتية والإنشاءات." ويؤدي الوضع العام، في جملة ما يؤدي، إلى انهيار في البنية الاجتماعية للمجتمع المحلي وازدياد نسب الجريمة وجنوح الأحداث. ويركز التقرير، بصورة خاصة، على المشكلات التي تواجهها النساء العربيات

في ميادين الخدمات الاجتماعية والتربوية وفرص العمل (٢٤.٧٪ من النساء العربيات يعملن في مقابل ٤٧٪ من النساء اليهوديات).

وقائمة التوصيات في هذه الورقة موسعة حقاً: أولاً، ضرورة إلغاء التمييز ضد القطاع العربي، وتعيين أشخاص عرب لرئاسة اللجان المسؤولة عن التخطيط في القطاع العربي، والاستعاضة عن العاملين اليهود المسؤولين عن السلطات المحلية العربية في وزارة الداخلية بعاملين عرب؛ ثانياً، لا بد من القيام بعملية تفويم طويلة الأجل لحاجات القطاع العربي تستند إلى مقارنة بالسلطات المحلية اليهودية؛ ثالثاً يجب رفع مستويات الإدارة في تسيير السلطات المحلية العربية بمساعدة من الحكومة؛ رابعاً، بعد أكثر من خمسين عاماً من الإهمال، ينبغي للحكومة أن تعترف بالتجمعات السكنية العربية غير المعترف بها في إسرائيل؛ خامساً، يجب أن تخصص الحكومة، عبر سياسة "تمييز صحيحي"، المزيد من الأموال لتطوير البنى التحتية في القطاع العربي، متبعة الخط نفسه الذي اتبعته حيال الطائفة الدرزية؛ سادساً، لا بد من توفير المساكن الشعبية في القطاع العربي، وتحسين جهاز النقل العام؛ سابعاً، يجب أن تهدف سياسات الحكومة إلى تخفيف الضائقة، وذلك بزيادة عدد العاملين الاجتماعيين، وتشجيع القطاع التطوعي العربي على المشاركة في العمل الاجتماعي؛ ثامناً، وهذه توصية يتكرر ذكرها مراراً في التقرير، على الحكومة أن تسهل إقامة مراكز التأهيل المهني ودور الحضانه، من أجل زيادة نسبة مساهمة النساء الاقتصادية في سوق العمل؛ أخيراً، تشتمل قائمة التوصيات على الحاجة إلى التخطيط لإنشاء مبادرات تجارية صغيرة، ومراكز تجارية، وتكنولوجيا، وشبكات للبنى التحتية، وضمان أن تكون الأملاك الخاصة من الأراضي في متناول المقاولين العرب.

الورقة الثالثة من التقرير تتناول المؤشرات "الرمزية" من حيث صلتها بالعلاقة بين المجتمعين اليهودي والعربي. وهي تبدأ بالإقرار بأن إسرائيل ومؤسساتها إنما تعبر عن المصالح القومية والثقافية للأكثرية اليهودية. علاوة على ذلك، فإن حدود المواطنة ومكاسبها في إسرائيل متواشجة بالهوية القومية اليهودية للدولة، وهي لذلك أشمل كثيراً من تلك الممنوحة لمواطني الدولة من العرب. فرموز الدولة تعبر عن تجربة الشعب اليهودي. وكانت عملية ترجمة هذه المثل العليا اليهودية إلى واقع إنشاء الدولة، ولا سيما في الأيام الأولى لنشئها، تؤدي بالمجتمع العربي إلى دفع "ثمن جماعي، جماهيري وعائلي ثقيل: الحياة بلا حرية تحت الحكم العسكري حتى ١٩٦٦، مصادرة الأرض على نطاق واسع، ألم وخوف في ضوء المجزرة الرهيبة في كفر قاسم عام ١٩٥٦، خيبة أمل من تهرب الدولة من مسؤوليتها الرسمية عن الحادث، ويأس من فشل محاولة تحويله من حالة تغريب مشروط إلى حالة مفصلية لا بد أن تؤدي لتعزيز مضمين المواطنة."

ومع أن الجمهور اليهودي يبدي أحياناً شيئاً من الاستعداد للاعتراف بالثقافة العربية أو حتى احترامها، فيما يرى التقرير، فإن هذا لا يمنع هذا الجمهور من تجاهل "الرواية التاريخية" للعرب في إسرائيل، بحيث يغيب هويتهم الوطنية، ويضعف الإحساس لديهم بالانتماء إلى الشعب الفلسطيني. فالتعريف الحصري الجامع المانع لجماعة من الناس إنما يفضي، بالضرورة، إلى الاستبعاد ويدفع بجماعات المجتمع الأخرى إلى الهامش. فعلى هذه الخلفية عرّفت الصهيونية نفسها، ومن ثم الدولة أيضاً. وفي أفضل الاحتمالات، يتم التسامح مع العرب باعتبارهم عاملاً مضافاً إلى هامش المجتمع. وتبرز الهوية الجماعية الفلسطينية، في التعريف اليهودي فقط، باعتبارها

عدواً في أوضاع الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين. والمطلوب "وضع المجتمعين العربي واليهودي تحت سقف مدني واحد، يقوم على المساواة المشتركة".

"وقد أثبتت أحداث تشرين الأول [أكتوبر] ٢٠٠٠ بما لا يطاله شك أن السياسة القائمة ومشتقاتها الإجرائية منيت بفشل ذريع. والتوجه القائم على العزل إلى هامشية قومية، إلى جانب سياسة حكم تنعكس سلباً وتصنف قادة وناشطين سياسيين باعتبارهم (متطرفين) يجب (الاعتناء بهم)، لا يمكن أن يكون فشلاً أخلاقياً فحسب. بل هو وصفة مضمونة لنشوء أزمات عميقة من نوع الأزمة الحالية وتخليدها"، بحسب ما جاء في التقرير.

وعلى غرار ما فعل المؤلفون في بقية الورقات، يتقدمون هنا أيضاً بعدة توصيات جريئة، ويناشدون الحكومة الإقرار بإزالة القرى العربية الـ ٤٠٠ التي محيت من الخريطة سنة ١٩٤٨ جراء طرد السكان الفلسطينيين، وإعادة الأماكن المقدسة العربية، وإقرار قانون لإحياء ذكرى النكبة التي حلت بالفلسطينيين سنة ١٩٤٨، وتقديم اعتذار عن الإساءات السالفة وعن إهمال تاريخ المواطنين الفلسطينيين. علاوة على ذلك ينبغي للحكومة أن تقر قانوناً يعوض عن الخسائر التي لحقت بالفلسطينيين سنة ١٩٤٨، وأن تسنّ قوانين جديدة للهجرة تستند إلى المساواة وجمع شمل الأسرة للجميع، فضلاً عن التسليم بالمسؤولية المبدئية عن الإصلاح الفردي، الصحي والاجتماعي لضحايا ١٩٤٨. ومن أجل إدخال الهوية الجماعية للأقلية الفلسطينية في إطار المواطنة العام، يوصي المؤلفون بضم التاريخ الفلسطيني إلى المواد التعليمية في المدارس، ودمج الطلاب العرب في معاهد التعليم العالي على أساس برامج ثنائية اللغة والثقافة. ويجب أن تمنح اللغة العربية المزيد من العناية الجادة ومكانة أعلى في البلد عبر جعل تعلمها إلزامياً في المدارس العبرية، بحيث يتمكن المواطنون اليهود من

إتقانها، وكذلك جعلها متاحة في المؤسسات العامة كافة، وتوفير أشخاص يتكلمون بها في الأماكن التي تتعامل مع العرب، والتأكد من أن إشارات الطرق تتضمن كلها كتابات بالعربية. وعلى غرار ما هو قائم في شمال أميركا بالنسبة إلى الأعياد اليهودية، يجب أن يعفى المسيحيون والمسلمون العرب من العمل والدراسة في أعيادهم الدينية.

تنطلق الورقة الرابعة من ملاحظة أنه "يكاد يكون هناك فصل تام" بين المجتمعين العربي واليهودي في أماكن السكن. وحتى في المدن المختلطة المزعومة، يعيش معظم العرب في أحياء معزولة ومكتظة بالسكان. وعلى الرغم من الخلفية الثقافية والوطنية الفريدة للأقلية العربية في إسرائيل، فإنها لم تمنح أية استقلالية في المجالين الثقافي والتربوي. فالنظام التربوي المركزي والخاضع للتحكم الشديد في القطاع العربي هو على النقيض من الاستقلالية التربوية الممنوحة للمدارس الطائفية وسواها من المدارس العلمانية في القطاع اليهودي، حيث تسيطر الجماعة المحلية على مؤسساتها التربوية الخاصة. فالسلطات الإسرائيلية تستخدم النظام التربوي أداةً للتحكم أيديولوجياً في المجتمع العربي. والتخصص التربوي في المستوى الثانوي يميل إلى الموضوعات النظرية. أما الفرع المتعلق بالعلوم والتكنولوجيا فهو غير ملائم لإعداد الطلاب العرب للتعليم العالي.

وعلى هذه الخلفية يشير التقرير إلى أن إطار النظام التربوي العربي هو على النقيض التام من الحاجات الواقعية للقطاع العربي، سواء في مجال التنمية الصناعية أو تكوين الهوية. ومن الممكن لحل هذه المشكلة اتباع أحد سبيلين. أولاً، أن يتم دمج القطاع التربوي العربي دمجاً تاماً في القطاع اليهودي في إطار المدارس المختلطة والتعليم الثنائي اللغة. ويستبعد المؤلفون هذا الخيار باعتباره غير قابل للنجاح،

مستنديين إلى تجارب بلاد أخرى، وإلى كون عملية الدمج قائمة على موقعين غير متكافئين للجماعتين. والنتيجة النهائية لدمج كهذا ستكون تعميق الهوية القائمة أصلاً بين الجماعتين. والخيار الثاني هو المفضل، وهو الخيار الذي يمنح العرب الفلسطينيين الاستقلالية في المجال التربوي كجزء من الاستقلالية الثقافية العامة التي يدعو إليها التقرير. ويناشد التقرير الحكومة أن تنشئ جامعة عربية من دون أي إبطاء، علماً بأنه يجب أن تكون هذه الجامعة في المستوى نفسه للجامعات القومية القائمة في البلد. ويجب أن تبذل العناية القصوى بحيث لا تتحول مؤسسة كهذه إلى "غيتو" ثقافي للتعليم العربي العالي.

والورقة الخامسة، المخصصة لـ "التنمية والعمالة"، تعتبر أن الطبيعة المتخلفة للقطاع العربي هي نتيجة سياسة "الإهمال والتمييز". والعقبات التي اعترضت تنمية القطاع العربي، وسُوِّغت في وقت من الأوقات على أساس تبريرات الأمن، قد أفضت إلى نقص التمويل، ومصادرة الأراضي، وتقييد حرية الحركة وتضييق فرص العمالة - وهذا كله ساهم في إيجاد "تركة" من انعدام التطوير في القطاع العربي. وملامح هذا الوضع ظاهرة في ظل غياب العرب غياباً شبه تام عن "الرتب العليا الإدارية والقانونية والاستشارية" في البلد. فهناك عدد من المسلمات الأساسية التي تحكم سياسات الحكومة حيال العرب: أولاً، العرب في البلد يشكلون تهديداً أمنياً للدولة، وهم أشبه بـ "طابور خامس"؛ ثانياً، العرب هم "ضيوف غير مرغوب فيهم"؛ ثالثاً، حاجات ومطالب القطاع العربي ليست مشروعة وملحة كحاجات القطاع اليهودي ومطالبه. وطوال عدة أعوام، كانت هذه الرؤية حجر الزاوية في سياسات الحكومة حيال القطاع العربي، وقد شكلها مستشارو الحكومة اليهود البعيدون "عن العملية السياسية العادية." وهذا إجراء غير ديمقراطي، وهو في أحسن الحالات "تسلطي"، وفي أسوأها

"متروك لمختلف أشكال التلاعب." ولما كان العرب في إسرائيل لا يشكلون جزءاً من العملية العسكرية، فهم يحرمون الوصول إلى جميع أنواع الوظائف التي تتم لمصلحة الجهاز العسكري. فالجهاز العسكري الإسرائيلي هو القوة الدافعة الكبرى من حيث التصنيع، وامتلاك المعرفة التكنولوجية المتقدمة ونشرها.

والتمثيل العربي متدن في الأعمال المهنية والإدارية في كلا القطاعين العام والخاص. ويقوم العرب بالأشغال التي يزهد فيها اليهود الإسرائيليون، ولذلك فإن القليلين منهم يظلون في عداد القوى العاملة بعد سن الخمسين قياساً باليهود، وذلك بسبب طبيعة أشغالهم التي تستلزم مجهوداً بدنياً مضمناً. وأقل من نصف عدد العرب في القوى العاملة يبلغ سن التقاعد المعتادة، ومع هذا فإن أقل من النصف يتمتع بالمكاسب المالية للتقاعد المعتاد.

ومع أن الطبيعة المتخلفة للتدريب والتربية التقنيين في القطاع العربي تفسر، إلى حد ما، غياب العرب عن الوظائف التقنية والإدارية، فثمة عامل أهم يتمثل في وجود التمييز في إجراءات الاستخدام، على ما يذكر واضعو التقرير.

ويقدم مؤلفو هذه الورقة سبع توصيات: "تغيير مفهومي ودمقرطة لنمط اتخاذ القرارات؛" "المواطنة كأساس لحقوق الفرد والمساواة في الحقوق الجماعية؛" "إقامة هيئة دستورية قضائية لمنع التمييز والدفاع عن تساوي الفرص؛" "إصلاح شامل في مجال التعليم والتأهيل المهني؛" "تطوير الإنشاءات والمناطق الصناعية؛" "تطوير السياحة؛" "تحويل موارد التعويض عن التمييز في الماضي." وتتناول التوصيات طيفاً واسعاً من التغييرات السياسية، والقانونية، والاجتماعية، والاقتصادية. وتأتي في طليعة ذلك الحاجة إلى إلغاء النظام الحصين للمستشارين اليهود في الشؤون العربية الذين يعملون كمصدر أساسي لتلقي المعلومات مباشرةً لديوان رئيس الحكومة،

ويصممون حياة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. وكبديل منهم، تدعو الورقة إلى اعتماد معايير كلية في المسائل المتعلقة بالمخصصات الملحوظة في الميزانية والتمثيل في المؤسسات العامة والحكومية. ويدعو التقرير إلى التمثيل في الهيئات العامة، بما فيها إدارة أراضي إسرائيل، بنسبة تبلغ سدس أعضاء هذه المؤسسات، بما يعكس حجم الأقلية العربية من مجموع السكان. أمّا اكتساب المهارات، ولا سيما المهارات التقنية، بحسب ما يقترح التقرير، فيجب أن يرتبط بإنشاء مؤسسة أبحاث تكون غايتها رفع المستوى التربوي والتقني في صفوف القوى العاملة العربية. ولا بد لمبادرة كهذه من أن ترتبط بمؤسسات التعليم العالي القائمة، وفي نهاية المطاف أن ترتبط بالكليات العربية ومعاهد التعليم العالي - عندما يتم إنشاؤها. وفي التوصية الأخيرة تدعو الورقة إلى تعويض مالي للأفراد والتجمعات السكنية في القطاع العربي عن المظالم الماضية، وألاً تعتبر هذه التعويضات بديلاً من المخصصات المعتادة الملحوظة في الميزانية.

وفي الورقة الأخيرة، يلتفت المؤلفون إلى تفحص دور القانون من حيث تطبيقه على القطاع العربي. وسواء أكان التطبيق في مجال إصدار الأحكام، أم في تحقيقات الشرطة، أم في المستوى العام لنظام القانون الجنائي، فإن العرب يُنظر إليهم باعتبارهم "طابوراً خامساً" يشكل خطراً على أمن الدولة. وتنجم سمات كثيرة عن هذه الرؤية: (١) وجود "عشرات" القوانين المنحازة ضد السكان العرب انحيازاً واضحاً، بما فيها القوانين المنظمة لمكانة الوكالة اليهودية ونقابة العمال اليهود (الهستدروت)؛ (٢) وجود الكثير من الأنظمة التي كرسّت مصادرة الأراضي والأموال العربية من قبل الدولة، وتحويلها إلى أملاك يهودية؛ (٣) استخدام مختلف القوانين والأنظمة التي تميز بين العرب واليهود على أساس فوارق شكلية، مثل "مهاجر جديد" أو "متخرج من

الجيش"؛ (٤) التمييز في مخصصات الميزانية في مختلف المجالات، كالتعليم، والرفاة، والشؤون الدينية؛ (٥) يتمتع العرب بالحقوق ما دامت هذه الحقوق لا تتعارض مع النصوص الأساسية التي تقول إن إسرائيل هي أولاً دولة الشعب اليهودي؛ (٦) الموقف التمييزي في الإجراءات والتصريحات القانونية؛ (٧) المعاملة القاسية التي يعامل بها الجيش والشرطة العرب في أثناء الاضطرابات والتظاهرات.

ونادراً ما يتطرق التقرير إلى معالجة القضايا على نحو نظري. فجمهور القراء الذي يتوجه إليه التقرير أصلاً إنما هو صانعو السياسة والجمهور العام. لكن ثمة مجال واحد يتطرق فيه المؤلفون إلى ما هو أكاديمي وموضع جدل سياسي، وهذا يتعلق بالتضارب بين حقوق الفرد والجماعة. فيجادل المؤلفون في أنه لا يكفي أن ينحصر الاهتمام في دعوات الخبراء والمحاكم إلى احترام حقوق الأفراد. إذ إن على إسرائيل، التي تتخلف كثيراً في مجال حماية حقوق الأقليات، أن تتطلع إلى الأمم الأخرى الرائدة في مجال التعدد الثقافي. ذلك بأن أفراد الأقلية العربية، كما يتبين من عدة أمثلة يوردها التقرير، يتعرضون للتمييز لا من حيث هم أفراد فحسب، بل أيضاً لأنهم ينتمون إلى جماعة معينة في الجهاز السياسي للدولة. أما كيفية التوصل إلى بلوغ هدف حماية حقوق الجماعة هذا، فهي موضوع قائمة من التوصيات التي يختم بها المؤلفون تقريرهم. وفي طليعة قائمة التوصيات هذه يناشد التقرير الحكومة أن تعترف وتصحح المظالم التاريخية التي أنزلت بالفلسطينيين، مقتدية بمثال أستراليا التي أقرت بالإساءات التي ألحقتها بسكانها الأصليين. كما يدعو التقرير إلى الأخذ في الاعتبار تأليف لجنة تحقيق ومصالحة تحقق في الماضي. وهذه هي المقاربة الأساسية التي تتيح لإسرائيل بما هي "مجتمع أن تتصالح مع الماضي"، من أجل رسم مسار جديد للحاضر والمستقبل. ويتركز أشد الانتقادات التي تتناول جوهر الاستياء

الفلسطيني في إسرائيل على سياسة "مصادرة الأرض، تخصيص الأرض، منع الاستيطان، هدم البيوت وتحديد مناطق النفوذ المحلية." فهذه السياسات "لا تزال إلى اليوم أيضاً جرحاً مفتوحاً وعاملاً مركزياً في الإحساس بالاغتراب والظلم لدى الأقلية العربية في إسرائيل." ومن المجالات الأخرى التي يلتفت إليها المؤلفون جهاز القضاء الجنائي نفسه الذي يحتاج إلى إعادة نظر من خلال تنظيم "أيام دراسية" يدعى إليها القضاة وسواهم من المهنيين أعضاء سلك القضاء الجنائي للتدريب، من أجل توعيتهم على المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تواجهها العلاقات الإثنية المتبادلة بين العرب واليهود. وفي إحدى التوصيات المتصلة اتصالاً مباشراً بأحداث تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، يسلط التقرير الضوء على استخدام الشرطة الذخيرة الحية لقمع التظاهرات. وهذه الحوادث تشهد على "أن فشلاً جهازياً خطيراً قد وقع في كل ما يتعلق بقدرة الشرطة على منع وردع وتقليص المظاهرات." وسلوك الشرطة يستدعي "عملية استيضاح وتحقيق جذرية." وثمة حاجة إلى تدريب "شرطة مكافحة الشغب" على التعامل مع اضطرابات كهذه. ولا بد من تدريب الشرطة على فهم المجتمع المتعدد الإثنيات، لتكون أفضل استعداداً للتعامل مع طوارئ كهذه. أخيراً يوسع التقرير وصفته المتعددة الإثنيات لتشمل تركيبة الشرطة نفسها، موصياً بأن يعبر اختيار عناصر الشرطة عن المجتمع الأوسع، وأن يتم وضع إطار تشريعي يأخذ في الاعتبار "التمييز التصحيحي".

ملاحظات ختامية

لولا طرد الفلسطينيين سنة ١٩٤٨، والاستيلاء على أملاكهم وأراضيهم، لكان المشروع الصهيوني الهادف إلى إنشاء الدولة اتخذ منحى آخر. إن إنشاء إسرائيل يرتبط

ارتباطاً وثيقاً بتجريد أهل البلد الفلسطينيين من أملاكهم. ويقر التقرير، الذي ناقشه هنا، بهذا الواقع ضمناً وإن لم يقر به صراحة. وهو لا يتبنى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم داخل إسرائيل. وهذه نقطة يلتقي عندها اليمين واليسار والوسط في إسرائيل، ولا يشذ هذا التقرير عن هذا الموقف.

كما أن التقرير لا يواجه في أي موضع منه هذا الواقع الأساسي، بحيث يمتحن الصهيونية بما هي بنية أيديولوجية تم تحقيقها على حساب الفلسطينيين منذ البداية. لكن هل هذا ضروري؟ من الجائز القول إن من غير المستحسن سياسياً أن تدين أيديولوجيا تعتبرها أغلبية السكان اليهود بقرة مقدسة إدانة صريحة، وأن تتوقع في الوقت نفسه أن يحمل الجمهور الإسرائيلي وصانعو القرار تقريرك على محمل الجد. فمن الممكن أن يستدل المرء من التوصيات على رفضها للكثير من السياسات الإسرائيلية حيال السكان العرب - تلك السياسات التي تستمد شرعيتها من الأيديولوجيا الصهيونية.

بالنسبة إلى أولئك المطلعين على أحوال الفلسطينيين في إسرائيل فالتقرير لم يأت بأي جديد. لكن ثمة تفكير جديد بالنسبة إلى طرق تصحيح المشكلة. إذ إن من شأن التوصيات المتعلقة بحقوق المواطنة، وقوانين الأرض، وقوانين الهجرة، والاعتراف بحقوق العرب الجماعية في حقلي الثقافة والهوية، والإقرار بالمسؤولية عمّا حل باللاجئين الفلسطينيين سنة ١٩٤٨، ودور المؤسسات شبه الحكومية في تحقيق المشروع الصهيوني ومتابعته - إن من شأن هذه التوصيات كلها، أو حتى بعضها، إذا ما تم تبنيها أن تجعل من إسرائيل دولة مختلفة فعلاً. وهذا هو الأهم.

أمّا التقرير من حيث هو وثيقة سياسية فمن الملائم أن نتساءل: هل سيحظى هذا التقرير بأية فرصة ليأخذه الجمهور اليهودي على محمل الجد، هذا إذا تجاوزنا

ذكر صانعي القرار. فاستطلاعات الرأي داخل القطاع اليهودي مشحونة بالمعطيات التي تشجع القوانين التمييزية التي تحد من الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين العرب في إسرائيل. ولا أمل بأن يظهر السواد الأعظم من الجمهور الإسرائيلي أي قبول بأي من الأفكار المعبر عنها في التقرير. فما حال صانعي القرار؟

لقد أخبرني أحد المؤلفين أن غلعاد شير، رئيس ديوان براك، بعث برسالة شكر إلى المؤلفين فور تسلمه التقرير. وها أن ثلاثة أشهر قد مرت منذ تسلّم التقرير ولا أثر لاستجابة الحكومة، ولا سيما من قبل أولئك المسؤولين عن أحداث تشرين الأول/أكتوبر، من أمثال إيهود براك، رئيس الحكومة ووزير الدفاع، وشلومو بن - عامي، وزير الأمن العام الذي جرت مذبحه الفلسطينيين في أثناء توليه هذا المنصب. أمّا يوسي بيلين، مهندس اتفاقات أوسلو ووزير العدل الحالي، والذي تصنفه الصحافة عادة في جملة الحمائم في حزب العمل، وحايم رامون، وزير الداخلية، وهو من الحمائم أيضاً، فقد أجاباً بـ "رسالة مؤيدة لكن غير ملزمة"، استناداً إلى المصدر الذي استقيتُ منه المعلومات. لكن حتى هذا الرد غير الملتمزم يجب أن يتم تفحصه في إطار الانتخابات الإسرائيلية المقبلة والاندفاع المحموم الذي يبديه رامون وبيلين وبراك لجذب تأييد الناخبين العرب. ونظراً إلى أكثر من نصف قرن من سياسات التجريد من الملكية والتمييز ضد العرب التي لا يلفظها إلا بعض الوعود الخاوية خلال الحملات الانتخابية، فمن غير المستغرب أن يدعو الناطقون باسم المجتمع العربي إلى مقاطعة انتخابات رئاسة الحكومة المقررة في شباط/فبراير مقاطعة تامة.

وقد انكشفت ردة الفعل الرسمية على أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل بصورة مواربة من خلال التغطية الصحافية للطريقة التي اعتمدها الحكومة في معالجة ميزانية سنة ٢٠٠١. فبينما كانت اللمسات الأخيرة توضع على التقرير ويتخذ طريقه

إلى النشر، علقت صحيفة "هآرتس" اليومية تحت عنوان "العودة إلى التمييز المعتاد"، بقولها: "ثمة شبه إجماع، بين كل الذين ألقوا نظرة إلى خطة الحكومة الرباعية لتنمية المجتمع العربي في إسرائيل، على أن الخطة كانت نموذجاً تقليدياً للنزح الياسري الذي يأتي متأخراً جداً. والآن يبدو أن الخطة في مجملها قد تتبخر في الهواء. فمشروع ميزانية سنة ٢٠٠١ الذي طرح على الكنيست في أواخر تشرين الأول/أكتوبر لم يأت إلى أي ذكر لتمويل الخطة" (Nir, 19 December 2000). وقد علّق الناطق الرسمي باسم الحكومة قائلاً إن إغفال الخطة يعود إلى "مشكلة تقنية". أمّا الفلسطينيون العرب في إسرائيل، فيما لاحظ المقال، فهم يرون غير ذلك. إذ إن هذا، في نظرهم، إنما هو خطوة محسوبة من قبل الحكومة لمعاينة المجتمع العربي على أحداث تشرين الأول/أكتوبر. وسلوك الحكومة يؤكد نظرة "الطابور الخامس" التي ينظرها المسؤولون الإسرائيليون المتعاقبون إلى الأقلية العربية في إسرائيل. فالاحتجاج العربي لا يزال غير منظور إليه باعتباره عملاً مشروعاً ضد المظالم المستمرة، وإنما باعتباره خطراً فادحاً على أمن الدولة من قبل مجموعة غير موالية. ومن هنا كانت العقوبة الجماعية. ومن الأمثلة ذات الصلة التي يأتي التقرير إلى ذكرها، قرار المحكمة العليا التاريخي في قضية كتسير. فقد قضت المحكمة، بصفتها محكمة العدل العليا، لمصلحة دعوى زوجين عربيين من إسرائيل، تقدما من المحكمة بطلب إجبار إدارة أراضي إسرائيل على تخصيصهما بقطعة أرض في قرية كتسير اليهودية بموجب خطة "شيد منزلك الخاص". لكن الزوجين لا يزالان ينتظران تنفيذ الحكم الذي مضى على صدوره نحو عام (Nir, 18 December 2000).

وبعد هذا كله، وعلى الرغم من رفض التقرير التبرؤ من الصهيونية باعتبارها أيديولوجيا تمييزية، فإنه يبقى مهماً لسببين: أولاً، إنه مسعى مشترك بين أكاديميين

يهود وعينة من العدد القليل من الأكاديميين العرب في إسرائيل. فعلى هذا المستوى على الأقل، ثمة لقاء بين العقول؛ ثانياً، يطرح التقرير على طاولة البحث أفكاراً جريئة تذهب إلى لب المشكلة المحيطة بأوضاع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وإن كانت هذه الأفكار برسم المستقبل البعيد لا الحاضر الفوري. وقد تطرق إلى جميع الملامح التمييزية الأساسية التي تمس معيشة العرب في إسرائيل. والمعلومات الواردة فيه تواجه مواجهة مباشرة النزعة الغالبة في صفوف الأكثرية اليهودية السائدة إلى ترديد الكليشيه المعهود "لم أكن أعلم". ■

المراجع

- 'Adalah, *Summary Report*, submitted to the United Nations Human Right Commission, Emergency Session on Israel/Palestine, 17-18 October 2000.
- Dayan, Aryeh. "Casualties of Medical Ethics," *Ha-Aretz*, 11 December 2000 [English Internet edition].
- Nir, Ori. "They Just Want a Little Quality of Life," *Ha-Aretz*, 18 December 2000 [English Internet edition].
- _____. "Back to Routine Discrimination," *Ha-Aretz*, 19 December 2000 [English Internet edition].
- Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights and Follow-Up to the World Conference on Human Rights. *Question of the Violation of Human Rights in the Occupied Arab Territories, Including Israel*, United Nations, Economic and Social Council, 57th Session, 29 November 2000.

- **Shadmi, Haim. “Doctors Query Police’s Harsh Response to Riots,” *Ha-Aretz*, 20 October 2000 [English Internet edition].**
- **The Arab Association of Human Rights (25 October 2000). *Delsuions of Coexistence in the Galilee. The Aftermath of the Events of October among the Arab Community in Israel. Nazareth, Israel.***

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>